إقتصاد

عصام شلهوب

المصارف تسعى إلى إقصاء يد القضاء المدني عنها معتوق: إعادة هيكلة المصارف تقنيّة لا سياسيّة

الثقة هي ركيزة النهوض بالقطاع المصرفي مجددا، لكن لاستعادتها شروطا تبدأ باعادة هيكلته وبنائه عبر اعتماد خطة تقنية تتولى تنفيذها السلطة النقدية واجهزة الرقابة لديها، كونها تحدد واجبات القطاع وحدود مسؤولياته. لكن متى ستوضع هذه الخطة وتنفذ؟ سؤال برسم احوال لم يعد في الامكان توقعها

في انتظار هذه الاحوال لانضاج اي خطة جدية، يستمر تخبط المودعين القلقين على مدخراتهم لقلة حيلتهم، فيما المصارف تنتظر اعتراف ممسكي مفاصل الدولة بالخسائر التي سببوها، والاقرار بتعويضها لكي يستعيد كل طرف حقوقه.

الدكتور حسن معتوق اكد لـ"الامن العام"، ان نهضة القطاع المصرفي "لن تقوم الا بعودة الثقة واسترجاعها، واذا حصل ذلك سيؤدي الى اعادة جذب الاموال والودائع للقطاع". واعتبر ان اعادة الهيكلة "ليست مرتبطة بالودائع، بل بقدرة كل مصرف على البقاء والاستمرار وامكاناته لتلبية الشروط والاصلاحات الضرورية".

■ هل تسعى المصارف عبر تنفيذ الاضرابات المتكررة في كل مرة يصدر فيها قرار قضائي او اي تدبير يطالها الى تحصين وضعها وتوفير الحماية للتفلت من المسؤولية والعقاب؟

□ اعلان المصارف الاضراب العام واقفال ابوابها لا يعني حتما عدم سريان الاحكام الصادرة في حقها او التوقف عن تنفيذها، انما يأتي الاضراب هنا في معرض الحماية من توغل القضاء في احكامه واصدار المزيد منها. لن تستطيع المصارف، على رغم مسؤولياتها الجسام، ان تدفع لكل مودع يرفع دعوى للمطالبة بوديعته، رغم حق المودعين الذي تعترف به المصارف وليس لديها النية بنكرانها. لكنها، وبسبب توقف الدولة عن تسديد استحقاقاتها من الدين العام، خصوصا التخلف والتوقف عن دفع سندات الاوروبوند، وضعت كل المصارف في خانة واحدة الا وهي العجز عن الدفع للمودعين لافتقارها الى السيولة الكافية. هذا ليس تهربا من المسؤولية، اذ يقع اولا وآخرا على عاتق رؤساء مجالس الادارة والاعضاء والقيمين على اداراتها اصولا وفروعا (زوجات وابناء) بالصفة الشخصية كفالة كل الودائع لديها. هذا التخلف تقوم به في انتظار ايجاد حل شامل بين المدين (الدولة) والدائنين (مصرف لبنان والمصارف).

■ لماذا تصر المصارف على اقرار قانون الكابيتال كونترول، وقد ترك عدم اقراره في بداية الازمة لها الحرية في تنفيذ قيود على المودعين؟

□ ان اصرار المصارف والدفع في اتجاه اقرار قانون الكابيتال كونترول رغم عدم جدواه بعد هروب الجزء الاكبر من الودائع عن طريق التحويلات التي قامت بها المصارف ذاتها لصالح اصحابها والقيمين على ادارتها، او تلك المبالغ التي حولت لصالح بعض السياسيين والتابعين لهم، هو وجود بند يعيد كل المطالبات القانونية من المودعين الى لجنة يتم تشكيلها واقصاء يد القضاء المدني عن ذلك، وتوقف تنفيذ الملاحقات والدعاوى القانونية، الخارجية والداخلية. بذلك تحتفظ المصارف بما تبقى لها من سيولة لديها او من تلك التي تحصل عليها من مصرف لبنان او من التي فرضها الحاكم من خلال التعاميم التي اصدرها سابقا، كزيادة رؤوس الاموال او من تكوين نسبة 3% لدى المراسلين من الودائع الاجمالية لديها بالعملات الاجنبية. رغم وجود بعض المواد التي تفرض موجبات على المصارف تجاه مودعيها، الا انها تفضل اقرار القانون خوفا من اعلان افلاسها لعدم تمكنها من دفع الاحكام الصادرة في حقها.

■ هل دخلت المصارف نهائيا مرحلة التخلف عن الودائع الاسمية؟

□ نظم مصرف لبنان عمليات سحب الودائع او على الاقل اجزاء منها عبر فرض التعميمين 151 و158 اللذين يسمحان للمودعين بقبض بعض المبالغ لتسيير شؤونهم الحياتية. لكن رغم عجز مصارف كثيرة عن تلبية موجباتها المفروضة في التعميمين المذكورين، الا انها رضخت وتسعى دائما الى تأمين السيولة الكافية، اما بضخ بعض المال او بالاقتراض من مصرف لبنان، وذلك في انتظار وضع خطة مالية نقدية تنظم الدولة فيها عملية سداد الدين المتوجب بذمتها.

■ ما هي خلفية موقف المصارف من الدعاوى، اذ لا تتعدى تلك الخارجية عدد اصابع اليد وتكسرت تلك الداخلية امام نفوذ اصحاب المصارف في القضاء؟

□ ان الاحكام الصادرة في الخارج ضد بعض المصارف رغم عددها القليل، سيبنى عليها في الدعاوى التي يمكن رفعها في الخارج، وبالتالي ستدفع. هذا ما تحاول المصارف تجنبه باصدار قانون الكابيتال كونترول، وبالتالي لن تعاقب خارجيا ولن يتوقف تعامل البنوك المراسلة معها. اما الاحكام الاخيرة الصادرة داخليا وكانت السبب في اقفال ابواب المصارف، فسيؤدي تنفيذها الى افلاس العديد منها لعدم قدرتها على الدفع، وبالتالي لن يصل اي جزء من الاموال الى المودعين. هذا ما يحاول مصرف لبنان تفاديه في انتظار وضع خطة متكاملة تبين مصير اموال المصارف لدى الدولة وكيفية ترتيب وضع المديونية بينهما.

■ هل اخفق مصرف لبنان في توفير خطة اعادة هيكلة المصارف ذات صدقية وشاملة للقطاع ترعى مصالح جميع الاطراف؟

□ موضوع اعادة هيكلة وبناء القطاع المصرفي تقني بحت، لا يمت بصلة الى السياسة او الى اي نوع من التدخلات الداخلية والخارجية. ان مهمة تكوين المعلومات الرقمية المالية والنقدية منوطة بلجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان، فهي الجهة المخولة التحديد بعد الدراسة، لكل مصرف على حدة، حجم الخسائر المترتبة في ميزانيته وقيمة الاموال المطلوبة لردم هذه الخسائر. كما يعود الى الهيئة المصرفية العليا وضع شروط الاستمرارية لكل مصرف من ناحية حجم رأس المال الجديد او نسب السيولة وحتى شكل الادارة التي ستتولى النهوض بوضعه. لدى مصرف لبنان الاجهزة البشرية اللازمة للقيام بعمليات التقييم الضرورية للمصارف، وتحديد اي منها سيبقى والوضعية المالية لهذا البقاء. ان التدخل في اقرار اي قانون لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، هو تعد واضح وصريح على صلاحيات السلطة النقدية الخاضعة لقانون النقد والتسليف ولديها منافذ اخرى لتصحيح وضع القطاع، كقانون الدمج المصرفي او القانون 67/2 الذي يعنى بافلاس المصارف وتصفيتها وغير ذلك.

■ هل يمكن اقرار قانون اعادة الهيكلة بشطب الديون في ذمة المصارف للمودعين، ووضع سقوف للودائع التي يجب على المصارف ضمان اعادتها اليهم؟

الدكتور حسن معتوق.

□ اعادة هيكلة المصارف لا تعني اقتطاع اموال المودعين او تحميلهم خسائر ليسوا مسؤولين عنها. فبعض المصارف، من الحجمين الصغير والمتوسط، ستشطب حتما وستصفى بسبب عدم قدرتها على الاستمرار. لدى هذه المصارف موجودات ستصفى ودفع اجزاء من ودائع الناس الى حين، كما قلنا، اقرار خطة تسعى الدولة بها لاعادة ما عليها من اموال. علما ان معظم هذه المصارف قد صفيت فعليا من خلال سحب ودائعها المتبقية من خلال التعاميم 151 و158 و161 وسداد تسليفاتها الممنوحة الى القطاع الخاص.

■ هل نحن امام مقولة عفا الله عما مضى، في ظل عدم وضوح معالم خطط الاصلاح واعادة الودائع وهيكلة المصارف؟

□ خطة الحكومة الحالية والمستنسخة عن تلك التي وضعتها حكومة حسان دياب، التي ساهمت في شكل اساسي بقرارها التخلف عن دفع استحقاقات سندات الاوروبوند بتدهور الوضع المالي والنقدي وفي شكل كبير في اسعار الصرف، كانت تدعو الى شطب كل شيء من ودائع ومصارف ودين عام والبدء من جديد مع 5 رخص لمصارف جديدة، وهي اسخف خطة يمكن ان تضعها اي حكومة لانها ليست قابلة للتطبيق. لم نسمع في اي دولة انها "اكلت" حقوق شعبها وحرمته من مدخراته، وخطط الحكومات لدينا تعتمد اساسا على شطب الودائع وتحميل المودعين الخسائر، وهي لن تستطيع اقرارها في مجلس النواب ولن تسير اي كتلة نيابية بها. حكومتنا الحالية تسعى الى ارضاء صندوق النقد وتلبية شروطه للحصول على قرض قيمته 3 مليارات دولار يمتد على 4 سنوات ويدفع فصليا، املا في الحصول على قروض اخرى من جهات مانحة، متناسية (الحكومة الحالية) ان تخلف حكومة دياب عن الدفع سيمنع الدائنين من اقراضنا.

■ هل اعادة الهيكلة تسمح بالاندماج او التصفية وحتى اعلان الافلاس؟

□ من المؤكد ان مصرف لبنان سيعمد في حال اوكلت اليه مهمة اعادة هيكلة القطاع كما يفترض، الى تقليص عدد المصارف العاملة بالشطب (المصارف التي لن تستطيع ردم الخسائر وزيادة اموالها الخاصة) او بالدمج والاستحواذ للمصارف التي تؤمّن متطلبات البقاء، وقد تكون على شكل مجموعات تتألف المجموعة الواحدة من 3 الى 5 مصارف، وبالتالي سيتقلص العدد في شكل ملحوظ.

■ هل تستعاد الثقة في القطاع المصرفي باقرار قوانين اصلاحه ام تحتاج الى عناصر اخرى؟

□ لن تقوم نهضة القطاع المصرفي الا بعودة الثقة واسترجاعها، واذا حصل ذلك فسيؤدي الى اعادة جذب الاموال والودائع للقطاع، وسيعاود معه منح التسليفات للقطاع الخاص، وبالتالي تنشيط الوضع الاقتصادي واعادة عمليات التصدير للخارج. ولكي تعود الثقة، يجب اولا تحقيق الاصلاحات الضرورية ضمن النظام المالي والنقدي، ووضع اسلوب جديد لمبدأ استعمال الاموال، خصوصا وان تجربة المصارف السابقة بالتوسع في تسليف الدولة طمعا بالفوائد التي تجنى من دون جهد وتعب، ادت الى الكارثة التي اصابت النظام المالي في لبنان. لا نبالغ اذا اعتبرنا ان الحسابات الجديدة التي تفتح في المصارف اليوم وتصنف (فريش) يتزايد عددها يوميا، وهي ستكون بداية بناء الثقة لبعض القطاع، ومن هنا ستكون نقطة الانطلاق الجديدة.